

دعوة للباحثات/ين
المطلوب: باحث مشارك
إعلان صادر عن مؤسسة REFORM
غرض إعداد 3 أبحاث بعنوان " الفلسطينيين ومتطلبات تعزيز الصمود "

على ضوء التحديات التي يعاني منها الفلسطينيون، في ظل العدوان الإسرائيلي، وانعدام آفاق الحلول السياسية المرتبطة ببنية الدولة الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة، وعلى أرضية استمرار عدم القدرة على تحقيق التقدم المطلوب في وحدة المكونات النظامية الفلسطينية سواء بتحقيق مصالح وطنية أو إيجاد توافقات سياسية قادرة على التعامل مع حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، وفي ظل التعطل الطويل في العمليات الديمقراطية الفلسطينية التي لم تطل ببنية مؤسسات الدولة الفلسطينية بل أيضاً جزءاً من الأحزاب السياسية ومؤسسات منظمة التحرير، فإن المؤسسة تسعى إلى التعاقد مع باحثين مشاركين لتطوير رؤى يمكن لصانعي القرار الفلسطيني الاستناد عليها في إيجاد حلول قادرة على التعامل مع جزء من تعقيدات مشهد التمثيل السياسي، وشكل النظام السياسي سعياً لدعم جهود بناء الدولة الفلسطينية على النحو التالي:

واقع العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وتأثيرها على شراكة الكل الفلسطيني:
عنوان البحث الأول
خلفية عامة:

تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 عقب قرار صدر عن القمة العربية الأولى التي عقدت بالقاهرة، وقد كانت تمثل فلسطين - قبل هذا التاريخ - في الجامعة تمثيلاً شكلياً، وقد تم بعدها انتخاب "المجلس الوطني الفلسطيني" الذي يعتبر بمثابة السلطة التشريعية للمنظمة ووضع كذلك مشروعاً للميثاق والنظام الأساسي وأعلن المؤتمر العربي الفلسطيني الأول الذي عقد لهذا الغرض في القدس في 1964/8/28 قيام منظمة التحرير الفلسطينية وصادق على الميثاق القومي للمنظمة وعلى نظامها الأساسي.

تأسست السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو" الذي وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993 وبناء على قرار إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في تونس لتكون أداة مؤقتة للحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة

تختلف السلطة الفلسطينية عن منظمة التحرير الفلسطينية وإن انبثقت الأولى من الأخيرة، فالمنظمة هي المكون النظامي الذي انيط به التمثيل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وفقاً لمؤتمر القمة العربي الذي عقد بالرباط عام 1974.

فيما انيط بالسلطة الفلسطينية مهمة إدارة الشأن السياسي لتنفيذ اتفاق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ورعاية مصالح الفلسطينيين في الحدود الجغرافية لهذه السلطة.

إن دراسة الترتيبات الضرورية داخل منظمة التحرير الفلسطينية وعلاقتها بالدولة الفلسطينية من شأنها أن تكشف عن فرص لتعزيز فاعلية نظام الحكم الفلسطيني، وتوحيد آليات التمثيل، والتغلب على الانقسامات السياسية، وزيادة إشراك المجموعات المستقلة وغير التابعة داخل منظمة التحرير الفلسطينية. إن منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الهيئة التمثيلية للشعب الفلسطيني، هي المنظمة الوحيدة التي يمكنها تمثيل جميع الفلسطينيين، بغض النظر عن إقامتهم المؤقتة. ويعكس هذا التمثيل الطيف السياسي والاجتماعي المتنوع للفلسطينيين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك فلسطينيي الشتات. وبالتالي، فإن المجلس التشريعي الفلسطيني والدولة الفلسطينية يمثلان الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس. وفي حين أن منظمة التحرير الفلسطينية من المفترض أن تمثل جميع الفلسطينيين على مستوى العالم، فإن السلطة الفلسطينية هي التي تتخذ القرارات الحاسمة بدلاً من ذلك في كثير من الأحيان.

إن العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية مترابطة للغاية ومتداخلة في كنفها. إن العلاقة الجدلية والتداخلات القائمة بين الكيانين تعمل في كثير من الأحيان على إضعاف هذا الأمر من ناحية، يضع هذا الأمر في حيز من أهميتها الأساسية هي ضمان تقديم الخدمات. ومن ناحية أخرى، يُضعف هذا الأمر منظمة التحرير الفلسطينية.

Ramallah, Palestine

من

www.reform.ps

info@reform.ps

<ul style="list-style-type: none"> ● تحليل طبيعة العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة الفلسطينية، وتحديد التداخلات والتحديات التي تواجه كليهما ● استكشاف المعالجات البنيوية اللازمة لتعزيز فعالية نظام الحكم الفلسطيني لغرض تحسينها. 	الاهداف العامة للدراسة:
<ul style="list-style-type: none"> ● دراسة تأثير التحسينات داخل منظمة التحرير الفلسطينية على تعزيز فعاليتها كهيئة تمثيلية لكافة الفلسطينيين، بما في ذلك الفلسطينيين في الشتات. ● اقتراح آليات لتوحيد وتنظيم الأدوار والمسؤوليات بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة الفلسطينية لتحقيق التنسيق الأمثل في إدارة الحكم بين غزة والضفة الغربية. ● تقديم توصيات لتعزيز التعاون بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة الفلسطينية لتحقيق رؤية موحدة لتقرير المصير الفلسطيني وإقامة الدولة. ● تحليل تداخل الأدوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة الفلسطينية وكيفية تأثير هذا التداخل على ضعف كلا الكيانين. ● دراسة العلاقة الجدلية بين الدولة الفلسطينية والشعب وكيفية تحسين شرعية الدولة الفلسطينية في تقديم الخدمات وتقديم تمثيل حقيقي للفلسطينيين. ● تطوير إطار استراتيجي موحد للتعامل مع الانقسامات السياسية الداخلية وتقديم جبهة موحدة في المفاوضات الدولية. 	الاهداف المحددة للدراسة:
الاصلاح الدستوري واثره على مستقبل واستقرار النظام السياسي الفلسطيني	
<p>إن المشهد السياسي الفلسطيني يحتاج إلى معالجات دستورية لقضايا لا زالت عالقة منذ سنوات طويلة، وإرساء الأسس لنظام حكم مستقر وعملي. ومن المجالات الرئيسية للإصلاح " القانون الأساسي الفلسطيني " الذي يعمل بمثابة دستور مؤقت للدولة الفلسطينية.</p> <p>ستستكشف هذه الدراسة البدائل والخطوات المحتملة لمعالجة الثغرات الموجودة في القانون الأساسي الفلسطيني. والتي تم استغلالها أثناء الانقسام السياسي. ويؤكد معظم الخبراء والناشطين ومنظمات المجتمع المدني باستمرار على الحاجة إلى إطار مرحلي لتسهيل الإصلاحات القانونية والبنيوية، والتقدم نحو الدولة الفلسطينية. وقد يشمل الإطار الانتقالي بدائل مثل مجلس انتقالي وفقاً للدستور الرئاسي بشأن تنظيم زيارة القيادة الفلسطينية لزيارة قطاع غزة.</p> <p>إن الإصلاحات البنيوية تتخذ شكلاً أكثر أهمية في الوضع الراهن، ويتجلى ذلك عدة جوانب تتعلق بالحاجة إلى تفعيل المؤسسة التشريعية، وتعزيز القدرات التنفيذية للسلطة التنفيذية لجسر فجوات الولاية.</p> <p>هذه الفراغات تحتاج إلى إصلاحات بنيوية لضمان فصل حقيقي بين السلطات، وتعزيز النظام السياسي الفلسطيني بما يكفل استقرار المؤسسات وضمان حقوق المواطنين، والتداول السلمي للسلطة.</p> <p>إن الفجوات البنيوية تعكس أزمة سياسية عميقة تؤثر على جميع جوانب الحياة العامة. الحاجة إلى إصلاحات دستورية وسياسية واضحة لتفعيل المؤسسات وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات، وإن تلك الفجوات تضعف من الجهود الخاصة ببناء الدولة فيما أيضاً تساهم في إضعاف الدعم الخاص بالقضية الفلسطينية، وتفريغ الديمقراطية من قيمتها وتآكل حقوق الإنسان وحرياته، وتعميق الانقسام السياسي لذلك إعادة بناء الثقة بين الشعب والنظام السياسي أصبحت ضرورية لضمان استقرار النظام وتحقيق العدالة والمساواة</p> <p>ستدرس هذه الوثيقة البدائل الممكنة للتطبيق لعلاجات قانونية وتحلل ضرورة الترتيبات الانتقالية للانتقال إلى إطار دستوري. وتعتبر الآليات الانتقالية حاسمة لإدارة التحولات السياسية والقانونية المصاحبة للإصلاح، وضمان الانتقال السلس إلى نظام دستوري أكثر ديمومة.</p>	

<ul style="list-style-type: none"> ● تحليل تأثير الفراغات في الدستور الفلسطيني على استقرار النظام السياسي الفلسطيني، وتقييم التداعيات السياسية والقانونية والمؤسسية. ● العلاجات البنيوية الواجبة، لضمان استقرار النظام السياسي. 	الاهداف العامة
<ul style="list-style-type: none"> ● تبيان الفجوات في الدستور الفلسطيني وخاصة التي تحكم العلاقات بين السلطات المركزية في النظام السياسي. ● استعراض الآراء القانونية المرتبطة بنصوص الدستور الفلسطيني وخاصة المواد ذات الطبيعة الاشكالية او التي تترك فجوات في التفسير. ● تبيان وتقييم تداعيات الفراغ الدستوري على استقرار النظام السياسي. ● دراسة تأثير الفراغ الدستوري على شرعية المؤسسات السياسية. ● تقييم التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الفراغ الدستوري وخاصة فيما يتعلق بإصدار التشريعات الضرورية لضبط السياسات المالية والاجتماعية. ● تقديم البدائل للقانون الأساسي والترتيبات الانتقالية ضمن الإطار الدستوري لإدارة التحولات السياسية والقانونية المصاحبة للإصلاح، وضمان الانتقال السلس إلى نظام دستوري أكثر ديمومة. 	الاهداف المحددة
إحياء العمليات الديمقراطية: تعزيز الاستقرار والوحدة والتمثيل وسط التحديات السياسية	
البحث الثالث خلفية عامة <p>منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، اجريت الانتخابات التشريعية والرئاسية والنقابية مرات معدودة، فأجريت الانتخابات التشريعية الأولى (1996) والثانية في العام 2006. اي مرتين فقط، ومنذ ذلك الحين لم يتم اجرائها نهائياً على مدار أربع دورات انتخابية مستحقة.</p> <p>وعلى مستوى الانتخابات الرئاسية اجريت الانتخابات الأولى (1996) والتالية في العام 2005 اي انها لم تجري في أربع دورات انتخابية مستحقة.</p> <p>من جهة اخرى هناك عدد محدود من النقابات العمالية والمهنية التي تجري انتخاباتها بشكل دوري، لكن العدد الاكبر من هذه النقابات لا تُجرى الانتخابات بشكل منتظم ويصار الى تركية الهيئات القيادية بالتوافق السياسي، مما يؤثر على فاعلية العمل النقابي والدور الديمقراطي للنقابات</p> <p>لذلك إن استئناف العمليات الديمقراطية أمر بالغ الأهمية لتعزيز الاستقرار السياسي والتمثيل داخل الأراضي الفلسطينية. ويتناول هذا البحث الاستعدادات اللازمة لاستئناف هذه العمليات، مع التركيز على خلق بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.</p> <p>ان اجراء الانتخابات يمثل ضرورة لاستعادة الثقة في النظام السياسي الفلسطيني وتحقيق الاستقرار. وان عدم اجراءها يؤدي الى تآكل المؤسسات السياسية وزيادة الانقسامات الداخلية، مما يفاقم الأزمات السياسية والاجتماعية.</p> <p>سيتناول البحث الاستعدادات اللازمة لاستئناف العمليات الديمقراطية على كافة المستويات النقابية والتشريعية والرئاسية، مع التأكيد على أهمية الإصلاح الانتخابي. ففي السنوات الأخيرة، أعاق عدم الاستقرار السياسي والانقسام تقدم العملية الديمقراطية. ومن خلال معالجة هذه القضايا الأساسية، يمكن للفلسطينيين بناء إطار ديمقراطي يعكس تطلعاتهم، ويعزز الوحدة، ويعزز شرعية نظام الحكم.</p> <p>لذلك ان استئناف العملية الديمقراطية يمكن الفلسطينيين من بناء نظام سياسي قوي وموحد يعبر عن تطلعاتهم المستقبلية ويعزز الاستقرار والوحدة.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ● سنكشف السبل والآليات اللازمة لاستئناف العمليات الديمقراطية في فلسطين على المستويات التشريعية والرئاسية والنقابية، بما يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والتمثيل الديمقراطي والوحدة الوطنية. 	الاهداف العامة

<ul style="list-style-type: none"> ● استكشاف الإصلاحات الانتخابية اللازمة في النظام الانتخابي الفلسطيني لضمان شراكة وفعالية كافة الأطراف والكل الفلسطيني. ● مراجعة التجارب السابقة للانتخابات على كافة المستويات وتحليل العوامل التي أدت إلى نجاحها أو فشلها. ● تحديد المعوقات السياسي التي تعيق استئناف العمليات الديمقراطية، بما في ذلك الانقسام الداخلي وعدم الاستقرار. ● استكشاف الإجراءات الضرورية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة على كافة المستويات، بما في ذلك الإصلاحات القانونية والمؤسسية اللازمة لخلق بيئة مواتية للانتخابات ● دراسة تأثير عدم إجراء الانتخابات على تآكل شرعية المؤسسات السياسية وزيادة الانقسامات الداخلية وتفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية. ● تحليل الوضع الحالي للانتخابات النيابية في فلسطين، بما في ذلك النقابات التي تجري الانتخابات بشكل دوري وتلك التي تتجنب الانتخابات عبر التركيبة السياسية، وتأثير ذلك على فعالية العمل النقابي. 	الاهداف المحددة
<p>(1) يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث العلمية والمتمثلة في: ملخص عن البحث والمقدمة، والدراسات السابقة، ومشكلة البحث، وأسباب اختيار البحث، وأهمية البحث، وهدف البحث، وفرضيات البحث، وأسئلة البحث، ومنهج البحث في إطاره الكمي "مع حرية الباحث في الدمج أو استخدام المنهجين الكمي والنوعي: وهذا ميزة إضافية. وإطار البحث، وأقسام البحث، والنتائج والتوصيات ومراجع البحث.</p> <p>(2) ان يغطي البحث كافة الاهداف الموضحة اعلاه.</p> <p>(3) تعريف منهجية/ات البحث التي سيتم استخدامها.</p> <p>(4) ألا يكون البحث قد نشر في السابق أو أنه سينشر، وألا يكون قدم لنيل درجة علمية.</p> <p>(5) يقدم باللغة العربية على أن يقدم ملخص للبحث باللغة العربية والإنجليزية (5% من عدد صفحات البحث).</p> <p>(6) طريقة التوثيق تكون في الهوامش وفي المراجع حيث تكتب بأرقام متسلسلة وتوضع في نهاية الصفحة.</p> <p>(7) يستخدم خط (Simplified Arabic 14) مع مراعاة تنسيق الفقرات والأسطر.</p> <p>(8) يتم تسليم البحث من خلال البريد الإلكتروني، مدققة لغوياً وإملائياً.</p>	الشروط الفنية:
<ul style="list-style-type: none"> ● تخصص ماجستير في احد العلوم الانسانية، أو اي مجال ذي صلة. ● خبرة 10 سنوات على الأقل في إعداد الدراسات والأبحاث. ● خبرة موثقة في المجالات المحددة (موضوعات البحث). ● القدرة على الصياغة البحثية بشكل واضح ومتسلسل، سيما مهارات الاستنباط والتحليل والاستنتاج. ● معرفة باللغتين والسيقات المختلفة المؤثرة في موضوع البحث. 	الخبرات والمهارات المطلوبة من المتقدمين/ات
<ul style="list-style-type: none"> ● تقديم عرض السعر بعملة الشيقل شامل الضريبة علما بأنه سوف يتم خصم 10% من اجمالي المبلغ لصالح الإجراءات الضريبية. ● تقديم العرض بالظرف المغلق مختوم أو موقع على ان يكون العرض المالي منفصل عن العرض الفني ● تقديم عرض فني يشمل " المقدمة، مشكلة البحث، المنهجية، والنتائج المتوقعة ". على ألا يزيد عن 400 كلمة كحد أقصى. ● إرفاق السير الذاتية ضمن العرض الفني. على أن تكون باللغة الإنجليزية ودون صورة. ● التسجيل على نظام المشتريات الإلكتروني للمؤسسة من خلال الرابط: REFORM (econnect.ps). ● إرفاق نموذج التسجيل على نظام المشتريات ضمن العرض الفني. ● كتابة عنوان البحث على المغلف الخارجي للظرف. ● أي طلب ناقص لا ينظر فيه. ● المؤسسة غير ملزمة بأقل الأسعار. 	آلية وشروط التقديم:

<ul style="list-style-type: none"> • يحق للمتقدم التقديم لتنفيذ بحث واحد فقط. • الفترة الزمنية لتنفيذ البحث: 60 يوم من تاريخ الترسية. • بعد اعتماد البحث وإجازته من قبل المؤسسة يصبح البحث ملكاً لها، وللمؤسسة حرية التصرف به في النشر و/أو أي استخدامات أخرى. دون أدنى حقوق و/أو التزامات للباحث/ة. ولا يجوز للباحث/ة القيام بنشر الدراسة مع أي جهة أخرى. • يحق للمؤسسة تأجيل أو الإلغاء تنفيذ العطاء. 	
<p style="text-align: center;"> ✓ العرض المالي 30%. ✓ العرض الفني 70% تشمل: 1. مقترح البحث ويشمل " المقدمة، مشكلة الدراسة، فرضية وأسئلة الدراسة، والنتائج المتوقعة"، 25%. 2. منهجية البحث المستخدمة 15%. 3. خبرة المتقدم/ة البحثية 20%. 4. خبرة الباحث/ة بالسياقات المختلفة المؤثرة بموضوع البحث والفاعليين 10%. </p> <p> على الراغبين بالمشاركة في إعداد البحث والذين تنطبق عليهم الشروط المذكورة أعلاه تقديم عروضهم المالية والفنية باليد في مكتب المؤسسة – قسم المشتريات - الواقع في رام الله، المصيون، عمارة الطيراوي، الطابق الثاني في موعد أقصاه يوم الأربعاء الموافق 30.10.2024 حتى الساعة 04:00 مساءً. للاستفسارات التواصل عبر رقم المؤسسة 022966646. او عبر البريد الإلكتروني Nqandil@reform.ps </p>	معايير التقييم

انتهى شكراً.

